

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

دكتور/ أشرف السيد حامد قبال (✉)

مقدمة:

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في التسعينات من القرن العشرين، حيث يتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا إيجابية محتملة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك على الاقتصاد المصري تتمثل في نقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية بما يساهم في ارتفاع مستوى إنتاجية، لذا تسعى كافة بلدان العالم (المتقدم والنامي) إلى اتخاذ الإجراءات ووضع السياسات التي تساعد على جذبها.

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع وملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، ودورة في علاج أو التخفيف من حدة بعض مشكلات الاقتصاد المصري، في ضوء اهتمامات المشرع المصري بالعمل على تشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها<sup>(١)</sup>.

(١) العمل على انسياب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج لسد العجز في المدخرات المحلية وبالتالي المساهمة في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية في مصر.

(٢) تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وذلك بتشجيع الاستثمار في الأقاليم النائية والمناطق الجديدة بهدف إنشاء مناطق جذب جديدة لإعادة توزيع الخريطة السكانية في مصر بما يتلاءم واستخدام الموارد الطبيعية في كل إقليم وتخفيف الضغط السكاني للمدن الكبرى.

✉ مدرس الاقتصاد والمالية العامة - كلية الشريعة والقانون بطنطا

(١) د/ السيد عبد المولى - المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة - دار النهضة العربية - ١٩٩٠ م - ص ١٦١، ١٦٢.

- (٣) تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- (٤) المساهمة فى حل مشكلة البطالة وذلك بتشجيع الاستثمارات كثيفة الاستخدام للأيدى العاملة مع رفع المستوى المادى والفنى لهذه العمالة من خلال العمل فى المشروعات الاستثمارية .
- (٥) المساهمة فى رفع المستوى الفنى الإنتاجى وذلك لتشجيع الاستثمارات المصاحبة للتكنولوجيا المتطورة .
- (٦) تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصناعات بصفة عامة، والتصديرية على وجه الخصوص، والحد من الواردات .
- تلك هى أهم الأهداف الاقتصادية التى يرمى المشرع المصرى تحقيقها من وراء تشجيعه للاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى مصر، فهل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تحقيق هذه الأهداف أم لا؟
- سوف يحاول هذا البحث أن يجيب على هذا التساؤل ، من خلال التقسيم الذى نتناوله على النحو التالى :
- المبحث الأول : التحديات الاقتصادية وملامح تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر
- وذلك فى عدة مطالب على النحو الآتى :
- المطلب الأول : التحديات الاقتصادية والاستثمار الأجنبى المباشر .
- المطلب الثانى : سياسات تطوير المناخ الاستثمارى فى مصر .
- المطلب الثالث : مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٩) .
- المطلب الرابع : هيكل الاستثمار الأجنبى المباشر وتوزيعاته القطاعية .
- المطلب الخامس : مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبال

---

المبحث الثاني : إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في علاج بعض مشكلات الاقتصاد المصري .

وذلك في عدة مطالب :

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وسد الفجوة التكنولوجية في مصر

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص للعمل

المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر وسد فجوة الموارد المحلية

الخاتمة والتوصيات.



## المبحث الأول التحديات الاقتصادية وملامح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على التحديات الاقتصادية التى تواجه البلدان المضيفة ومن بينها مصر وكذلك التعرف على أهم سياسات تطوير مناخ الاستثمار فى مصر ، ومؤشرات هذا الاستثمار ، وهيكله وتوزيعاته القطاعية ، وأهم مصادر تدفقه .

### المطلب الأول التحديات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

إن التحدى الاقتصادى الذى يواجه البلدان المضيفة هو تحدى ثلاثى الأبعاد يتمثل فى كيفية إضافة القيمة من خلال الأنشطة التى تقوم بها الشركات والمشروعات الاستثمارية دولية النشاط ، وكيفية استغلال هذه القيمة محليا ، وكيفية استخدام الإيرادات المحققة على أفضل وجه .

❖ فمن حيث البعد المتصل بإضافة القيمة ، فإن الفوائد الناشئة عن مشاركة الشركات دولية النشاط تتفاوت بحسب البلد ، فالبلدان النامية التى تمتلك ما يكفى من الموارد المالية والخبرات الفنية والهندسية والشركات المملوكة للدولة ذات القدرات التقنية قد نجحت فى تطوير قدراتها على استغلال مواردها الطبيعية ، ومن الأمثلة النموذجية على ذلك مثال : غرب آسيا حيث يجرى قدر كبير من أنشطة استخراج النفط والغاز باستخدام تكنولوجيا معروفة وبقدر قليل من المشاركة من قبل الشركات الأجنبية ، أما فى حالة البلدان الأخرى التى تفتقر إلى التمويل والقدرة على إدارة المشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال ، والتى تنطوى على درجة عالية من المخاطر وعلى صعوبات تكنولوجية فى بعض الأحيان ، ساعدت مشاركة الشركات دولية النشاط فى تعزيز إنتاج هذه البلدان وصادراتها<sup>(١)</sup> .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمى ، ٢٠٠٧ ، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية ، ص ٣٨ .

وعلى الرغم من إن هناك بدائل للشركات دولية النشاط في ما يتعلق بالحصول على التمويل، فإن هذه المصادر البديلة قد لا تكون متاحة لمؤسسات الأعمال المحلية في جميع البلدان، ومن مزايا إشراك الشركات دولية النشاط في تمويل مشاريع التنمية، إن هذا التمويل لا يرتب على حكومات البلدان المضيفة ديوناً خارجية، وإنه يأتي مصحوباً بأصول أخرى مثل التكنولوجيا والخبرة الإدارية، ولكن لمشاركة هذه الشركات ثمنها فهي تطالب بحصة كبيرة من الإيرادات المحققة، كما قد تعيد إلى أوطانها نسبة معينة مما يؤثر في تقاسم القيمة الناشئة .

❖ أما من حيث البعد الثاني من أبعاد التحدى الاقتصادى - أى استغلال القيمة محلياً - فإن الشركات الاستثمارية دولية النشاط تؤثر فيه في شكل عمالة وأجور، ومشتريات محلية وإيرادات حكومية في شكل ضرائب أو إتاوات أو عوائد أرباح، ولكن يلاحظ أن ثمة عمليات لا توفر عموماً إلا قدر محدود من فرص العمل (استخراج المعادن مثلاً) وبالتالي فليس لها إلا قدر محدود من التأثير في العمالة، حيث تستخدم هذه الشركات تكنولوجيايات وعمليات أكثر استخداماً لرأس المال مقارنة بالشركات المحلية، هذا بالإضافة إلى قيام تلك الشركات باستخدام الموردين الأجانب لمختلف المدخلات<sup>(١)</sup> ..

❖ أما البعد الثالث من أبعاد التحدى الاقتصادى فلا يرتبط بالنشاط الاستثمارى للشركات دولية النشاط بصورة مباشرة، فالأثر الإنمائى الإجمالى للإيرادات المحققة هو أثر تحدده في النهاية الطريقة التى تقوم بها الحكومة بإدارة وتوزيع واستخدام الإيرادات العائدة للبلد المضيف ومدى دعم هذه الإيرادات للأهداف الإنمائية واحتياجات الأجيال الحالية والمقبلة على السواء<sup>(٢)</sup>.

(١) الأونكتاد - تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٧ - مرجع سابق ص ٣٩ .

(٢) الأونكتاد - تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٧ - مرجع سابق ص ٤٠ .

## المطلب الثاني

### سياسات تطوير مناخ الاستثمار الأجنبي في مصر

اتبعت مصر في منتصف السبعينات من القرن العشرين سياسة الانفتاح الاقتصادي وأصدر المشرع المصري العديد من قوانين الاستثمار، والتي كان أولها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنى والمناطق الحرة، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، هذا بالإضافة إلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تنظيم الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن تكوين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وقد كانت النتائج التى تمخضت عنها هذه القوانين متواضعة<sup>(١)</sup>. وهو ما دعى المشرع المصرى إلى إصدار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ليحل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والذى استهدف فيما استهدفه تشجيع المزيد من الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية للمشاركة فى تنفيذ أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. ولكن على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات التى قررها المشرع المصرى للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تلك القوانين التى صدرت منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، فإن المحصلة كانت متدنية إلى حد كبير سواء من ناحية حجم التدفقات للاستثمارات أم من ناحية عدم استقراره وتذبذبه بين الزيادة والتراجع أم من ناحية مدى إسهامه فى برامج الإنماء الاقتصادى والاجتماعى فيها<sup>(٢)</sup>. بسبب مجموعة من المشاكل مثل ارتفاع معدل التضخم، ووجود سيطرة من جانب القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، وتعدد أسعار الصرف، وما صاحبها من عدم استقرار وفي التسعينات من القرن العشرين اشتدت حاجة مصر الى الاستثمار الأجنبي المباشر إبان تنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الهيكلي وحاجتها إلى التمويل للتخضير لمرحلة الانطلاق، وقد اعتبر تشجيع

(١) راجع تحليل شامل لهذه القوانين د. سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٧٥.

(٢) حسنى مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وإمكانات تطويره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن - العدد الأول ٢٠٠٠، ص ١٧.

الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي أحد محاور الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم اتخذت مجموعة من الإجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في صدور القانون رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٩٧ والذي أضاف العديد من المجالات الاستثمارية الجديدة، وتضمن العديد من الضمانات ضد التأمين والمصادرة، واهتمامه بزيادة الإعفاءات الضريبية، واختصاره الفترة الزمنية اللازمة لإقامة مشروع، ونتيجة لكل هذه المزايا شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايداً مستمراً.

إزاء كل ما تقدم تعمل وزارة الاستثمار على تنمية وتشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية وذلك عن طريق تهيئة المناخ الملائم وإزالة معوقات الاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر. ومن ثم قامت الوزارة في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٤ بالإشراف على تنفيذ بحث ميداني حول معوقات الاستثمار كما يراها المستثمرون، شمل (١١٣٠) شركة ممثلة محافظات الجمهورية المختلفة، وموزعة على مختلف الصناعات. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التي اتضح منها أن المشاكل المتعلقة بالقواعد التنظيمية وتأسيس الشركات ومشاركة القطاع الخاص تأتي في المرتبة الثالثة من وجهة نظر المستثمرين بعد الضرائب وأسعار الصرف<sup>(١)</sup>.

• والجدير بالذكر أنه قد تم التعامل مع العديد من تلك المعوقات في إطار الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة في الآونة الأخيرة عن طريق تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، ومن خلال اتخاذ العديد من الإجراءات في مجالات تطوير الإطار التشريعي، والتطوير المؤسسي والتنظيمي، وتطوير نظم العمل وتيسير إجراءات الاستثمار والترويج للاستثمار عربياً ودولياً، وتطوير العمل في المناطق الحرة، بالإضافة إلى تفعيل المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال

(١) وزارة الاستثمار، تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ١.

غرب خليج السويس، وأخيراً التعاون الدولي في مجال الاستثمار. ويمكن التعرف على أهم هذه الإجراءات على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

• صدر القانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانونى ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧، والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، ويتوافق القانون مع قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، فيما يتعلق بإلغاء الإعفاءات الضريبية انطلاقاً من ثبوت ضعف منهج الإعفاءات في تشجيع الاستثمار من ناحية، وتوحيد قواعد تأسيس الشركات والتمتع بالضمانات والأخذ بأيسر الإجراءات في القوانين المتعلقة بتأسيس الشركات، وتنظيم تملك العقارات والأراضي اللازمة لمباشرة النشاط، والسماح للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلى وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وتطبيق مبدأ الفصل بين ملكية الشركات وإدارتها إعمالاً لقواعد حوكمة الشركات.

• ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٤٧) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتعديلاته، وبما يتفق وسياسة الدولة في تبسيط إجراءات الاستثمار وتنوع الأنشطة الاستثمارية.

• صدر القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما يهيئ المناخ العام للاقتصاد المصرى، ويحفز على حماية وجذب المزيد من الاستثمارات.

• فى نهاية يناير ٢٠٠٥، وفى إطار الترويج للاستثمار فى مصر<sup>(٢)</sup> تم استكمال المرحلة الأولى لنشر أول بوابة للاستثمار على شبكة الإنترنت (باللغة العربية

(١) وزارة الاستثمار، تقرير وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ عن (تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية) ص ٨.

(٢) تقرير وزارة الاستثمار فى عام ٢٠٠٦، عن تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية. ص ١١.

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري د/ أشرف السيد حامد قبال

والإنجليزية) تستهدف الترويج للاستثمار في مصر وتقديم الخدمات للمستثمرين العرب والأجانب، بحيث تخدم المستثمرين في مختلف جوانب الاستثمار.

- في ١٧ مارس ٢٠٠٥ تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من بوابة الاستثمار حيث تهدف إلى وضع نظام متكامل لمتابعة الشكاوى (استثمار، تأمين... إلخ) والرد عليها، بالإضافة إلى عمل نظام يربط بين المستثمرين ومنظمات الأعمال في مصر لتوسيع مجالات الاستثمار وتنوعها.
- تفعيل التعاون مع التمثيل التجاري والسفارات لاستهداف شركات استثمارية محددة.
- المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية الهامة المعنية بقضايا الاستثمار للتعريف بمزايا وحوافز وضمانات الاستثمار في مصر، والتركيز على جذب استثمارات عالمية كبرى، وتشجيع كبار المستثمرين العرب على الاستثمار في مصر.
- إجراء اتصالات بممثل المنظمات الإقليمية الهامة مثل منظمات الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات (MIGA)، والمكتب الاستشاري الأيرلندي (IDI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوربي (EU) والمنظمة الدولية لهيئات ترويج الاستثمار (WAIPA) لوضع خطة عمل مشتركة.
- هذا بالإضافة إلى القيام بعمل حصر شامل للفرص والمشروعات الاستثمارية، وتوفير المعلومات عن المشروعات الكبرى والإستراتيجية.
- كما قامت مصر بالعمل على دعم التعاون وتبادل المعلومات والبيانات مع مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي العالمية، مثل موديز (Moody's) وستاندر أندبورز (STandard and Poor's) وفيتش (Fitch)، من أجل مراجعة التصنيف الائتماني لمصر بما يعكس التطورات والإصلاحات الاقتصادية

والسياسية في الفترة الأخيرة، وقد أسفر ذلك عن تعديل توقعات الجدارة الائتمانية لمصر من سلبية إلى مستقرة، كما أصدرت مؤسسة ستاندرد اندبورز تقريراً إيجابياً عن الاقتصاد المصري في منتصف مارس ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>.

- قامت الهيئة باتخاذ العديد من الإجراءات في تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد بمجمع خدمات الاستثمار.
- إصدار بطاقة المستثمر العربي والعمل بها اعتباراً من ديسمبر ٢٠٠٦ وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتيسير التعامل مع الجهات الحكومية.
- اختصار المدة الزمنية اللازمة في تأسيس الشركات إلى ٧٢ ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تستغرق أكثر من شهرين.
- صدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإضافة باب جديد تحت عنوان (مناطق الاستثمار، والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة تديرها بفكر وآليات حديثة.
- صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون لإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجح مع كفالة حقوق الدفاع كاملة<sup>(٢)</sup>.
- كما شهد العام المالي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ تبني عدة إجراءات لتطوير العمل بالمناطق الحرة وتعزيز كفاءة أداء الخدمات بتلك المناطق<sup>(٣)</sup>.

(١) وزارة الاستثمار، تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية، ص ١٨-١٩.

(٢) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها الصادر عن وزارة الاستثمار، ٢٠٠٩ ص ١٣، ١٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الإجراءات راجع تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٦٢، ٦٣.

### المطلب الثالث مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠

مع ظهور العديد من المؤشرات السابقة الدالة على استقرار الأمور وقيام مصر بتشجيع الاستثمارات الخاصة حدث تغير إيجابي نحو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وفيما يلي عرض لأهم ما تم تحقيقه من نتائج ومؤشرات خلال الفترة منذ العام المالي ٢٠٠٠/٢٠١١ وحتى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .  
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥٠٩ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، ليصل إلى ٦,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و ١١,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ولكن سرعان ما انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة - كنتيجة طبيعية متوقعة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فبلغ صافي التدفقات ٨,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ محققاً انخفاضاً نسبته ٣٩٪<sup>(١)</sup>.

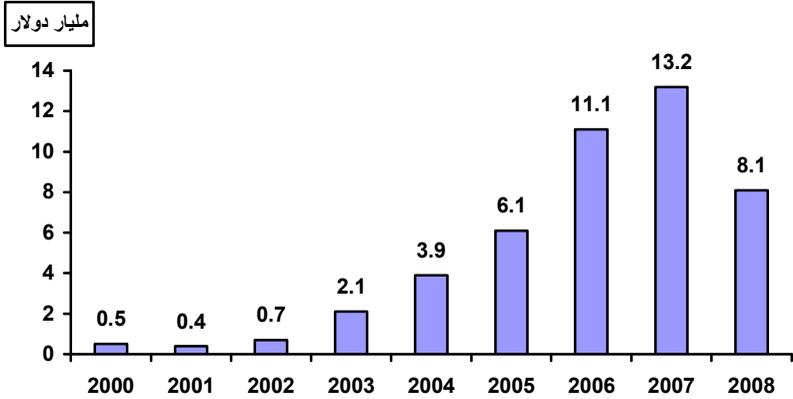
وبصفة عامة أسفرت جهود تشجيع الاستثمار عن جذب ٤٢,٤ مليار دولار كصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٩ كما تم تأسيس نحو ٣٠ ألف شركة جديدة منذ يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٩ وقيام نحو ٦٠٠٠ شركة قائمة بالفعل بإجراء توسعات، وارتفاع استثمارات القطاع الخاص من ٣٧,١ مليار جنيه إلى ١١٣,٥ مليار جنيه عن نفس الفترة كما تم إنشاء (٦) مناطق استثمارية تعمل في مجالات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الخفيفة والمتوسطة، والصناعات الكهربائية، والصناعات البتروكيماوية والأنشطة السياحية، والأنشطة الإعلامية<sup>(٢)</sup>.

(١) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٢٥.

(٢) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ١٠.

ويعرض الشكل التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ :  
شكل رقم (١٢-١)

تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ = ٢٠٠١/٢٠٠٠



ويعود تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر «للدخل» بهذا المعدل السابق للتراجع الملحوظ في كل من :  
صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتسجل ٢,٣ مليار دولار (مقابل ٦,٤ مليار دولار).  
حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين لتقتصر على ٠,٣ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار) في عام ٢٠٠٨.

بينما ارتفع صافي الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول ليلبلغ ٥,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وتجدر الإشارة إلى أنه قد حدث تحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للدخل خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث سجل تحسناً بمعدل ٤٤,٨٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية السابقة نتيجة لزيادة صافي استثمارات قطاع البترول (تتضمن مقابل المشاركة في إنتاج حقل أبوقير)<sup>(١)</sup>.

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ص ٨٢.

### المطلب الرابع هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعاته القطاعية

استحوذ قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على ٥,٣٥٦,٦ مليون دولار (بما يمثل ٦٦٪ من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) مقارنة بـ ٤,١٣٦,٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (بما يمثل ٣١,٢٪) كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية ٢,٧٥٦,٨ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٩,١٠٠,٣ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨<sup>(١)</sup>.

ويوضح الجدول التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية غير البترولية منذ العام المالي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وحتى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

#### التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

البيان	العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥	العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧	العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨	العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩
تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال المصدرة.	٩٢٥,٦	٣,٣٤٧,٨	٥,٢٢٧,٢	٦,٣٦٨,٤	٢,٣١٤,٩
طرح الأصول والشركات لغير المقيمين	٣٩٠,٨	٩٠٥,٧	٢,٧٧٢,٢	٢,٣٣٧,٠	٢٠٣,٥
الاستثمارات العقارية	١٦,٥	٢٥,٧	٣٩,٠	٣٩٤,٩	١٣٨,٤
قطاع البترول	٢,٥٤٠,٢	١,٨٣٢,٢	٣,٠١٤,٨	٤,١٣٦,٢	٥,٣٥٦,٦
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	٣,٨٧٣,١	٦,١١١,٤	١١,٠٥٣,٢	١٣,٢٣٦,٥	٨,١١٣,٤

المصدر: البنك المركزي المصري. (داخل تقرير الهيئة العامة للاستثمار ، ص ٢٦)

فلقد استحوذ تأسيس الشركات الجديدة والتوسعات في الشركات القائمة خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على نحو ٢,٣١٥ مليون دولار من صافي تدفقات

(١) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٢١٥.

الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت حصيلة طرح الشركات والأصول الإنتاجية المحلية (في القطاعين الخاص والعام للبيع لغير المقيمين نحو ١٣٨ مليون دولار خلال نفس الفترة).

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهدت منذ العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ طفرة كبيرة في صافي تدفقاتها (٦.١ مليار دولار) إلى (١١.١) مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة ٨٢٪ وضعت مصر على رأس قائمة دول شمال أفريقيا المتلقية لرأس المال الأجنبي، وفي المركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية وفقاً لإحصائيات منظمة الأوتكتاد لعام ٢٠٠٦<sup>(١)</sup>. فإن هذه الاستثمارات قد شهدت تطوراً آخر تمثل في تغير في هيكلها القطاعي لصالح الأنشطة غير البترولية والتي صارت تستحوذ على الشطر الأكبر من الاستثمارات الأجنبية (٤٧٪-٥٥٪) بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ٢٤٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وتفيد البيانات الواردة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة<sup>(٢)</sup>. أن نصيب القطاعات البترولية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ ٦٥٪، ثم انخفض في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليبلغ ٣٠٪ ثم ٢٨٪ على التوالي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم ٣١٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ولكن الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع عاودت الارتفاع في تدفقاتها عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إذ بلغت ٦٧٪ من جملة التدفقات.

- أما نصيب القطاعات غير البترولية خلال تلك الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فقد تراوحت بين النسب التالية (٢٤٪ ثم ٥٥٪ ثم ٤٧٪ ثم ٤٩٪ ثم عاد إلى الانخفاض في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فكان نصيبه ٢٨٪).
- بينما كانت عوائد إدارة الأصول المملوكة للدولة تقدر بـ ١١٪ ثم بلغت ١٥٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم وصلت إلى ٢٥٪ في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم وصلت إلى أدنى مستوى لها (٥٪) في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

UNCTAD. World Investment Report, 2006.

(١)

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبائل

إذن أهم ما يلاحظ على هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تزايد الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير البترولية لتقترب من ٤٩٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية مقابل (٤٧٪) في العام السابق وكذلك للقطاعات البترولية ٢٨٪ إلى ٣١٪، في حين تراجعت الأهمية النسبية لحصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجنبياً من ٢٥٪ إلى ١٧٪<sup>(١)</sup>.

وتبرز المقارنة بين هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ونظيره في العام السابق مباشرة التوجه المكثف نحو القطاعات البترولية في حين شهدت القطاعات الأخرى وعمليات الاستحواذ والاستثمار العقاري تراجعاً ملحوظاً في أهميتها النسبية (راجع الجدول التالي).

مليار دولار

القطاع/ النشاط	٢٠٠٨/٢٠٠٧	(%)	٢٠٠٩/٢٠٠٨	(%)	التغير اتجاه
تدفقات قطاع البترول	٤,١	٣١,١	٥,٤	٦٦,٧	↑
تدفقات لقطاعات غير بترولية	٦,٤	٤٨,٥	٢,٣	٢٨,٤	↓
استحواذ على شركات وأصول	٢,٣	١٧,٤	٠,٣	٣,٧	↓
استثمار عقارى	٠,٤	٣,٠	٠,١	١,٢	↓
الإجمالى	١٣,٢	١٠٠	٨,١	١٠٠	

ويعكس التطور الهيكلى للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى زمنى أطول (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩) تحولاً بارزاً فى نمط التوزيع عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مغايراً للاتجاهات السائدة فى السنوات السابقة من حيث<sup>(٢)</sup>:

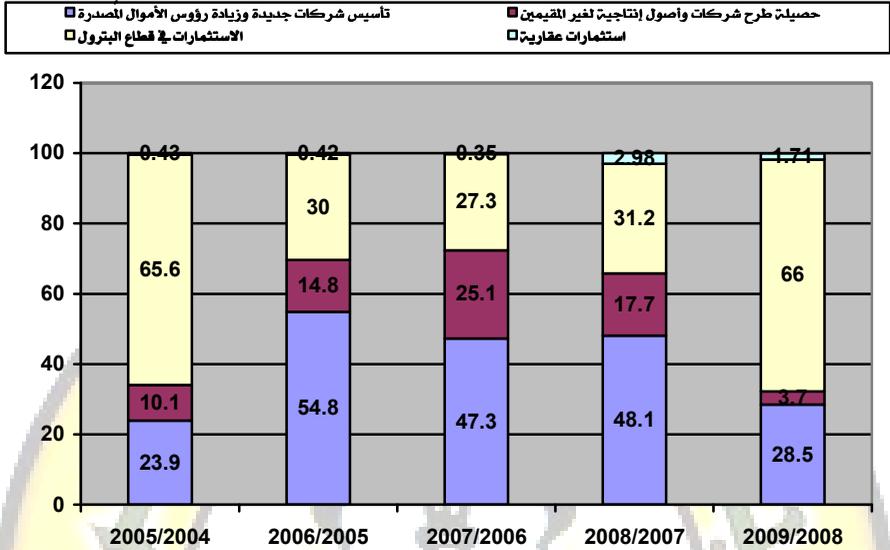
(١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٢٧، ٢٨).

- ١- العودة إلى التوسع الاستثمارى فى نشاط البترول والغاز الطبيعى ليصل نصيبه إلى الثلثين بعد أن كان قد تراجع نصيب القطاع إلى مستويات منخفضة (٣٠٪).
  - ٢- الانخفاض الحاد فى الاستثمارات الموجهة للقطاعات غير البترولية تأثراً بالأزمة بعد أن كانت قد تجاوز متوسطها السنوى ٥٠٪ من الإجمالى ليرتد إلى ٢٨٪ فقط فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
  - ٣- تواضع عمليات الاستحواذ والاندماج والاستثمار العقارى فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث بلغت القيمة أدنى مستوى لها فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٪) مقابل قيم تراوحت ما بين ثلاثة وخمسة أمثال فى السنوات الثلاثة السابقة.
- ويوضح الشكل التالى التوزيع القطاعى النسبى لصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر منذ العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري د/ أشرف السيد حامد قبال

شكل رقم (١٣-١)



© احتفظ قطاع العقارات بنسبة ٠.٤٪ تقريباً من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وظل ثابتاً عليها حتى العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٣٪ خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم إلى ١.٧٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م.

المصدر: البنك المركزي المصري.

وبتحليل أكثر تفصيلاً للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنه منذ العام المالي ١٩٩٨/٩٩ وحتى العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، احتل قطاع الصناعة المركز الأول من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٣٢٪، وجاءت القطاعات الخدمية والتمويلية في المركز الثاني بنسبة ٢٣٪ يليها المناطق الحرة في المركز الثالث بنسبة ٢٠٪ أما قطاع السياحة فقد احتل المركز الرابع بنسبة ١٦٪ يليه القطاعات الإنشائية بنسبة ٧٪ وأخيراً جاء قطاع الزراعة بنسبة ٢٪<sup>(١)</sup>.

• وقد بلغ نصيب قطاع البترول من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حتى نهاية العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حوالي ٧٨,٢٪ من إجمالي رصيد

(١) الهيئة العامة للاستثمار التقرير السنوي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص ٩٤.

الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نسبة مرتفعة، وتعكس اختلالاً هيكلياً في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، ففي الدول النامية الصاعدة لم تتعد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأولية، ومن ضمنها قطاع البترول ٧٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(١)</sup>.

• ويعكس التوزيع القطاعي للاستثمارات في عام استئثار الأنشطة الصناعية والتمويلية الخدمية - وعلى قدم المساواة - بنحو ٧٠٪ من جملة الأموال المصدرة، ويليهما الأنشطة السياحية والإنشائية وبنفس درجة الأهمية - بنسبة ٢٥٪ من الإجمالي، ومن ناحية أخرى تفيد المقارنة بعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ التراجع النسبي في الاستثمارات الموجهة للأنشطة الصناعية والسياحية لصالح الأنشطة التمويلية والخدمية والإنشائية<sup>(٢)</sup>.

• بينما تشير التوزيعات القطاعية للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى تمايز نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي استحوذ على نحو ٢٨٪ من جملة استثمارات الشركات متجاوزاً بذلك النسبة المناظرة للصناعة ٢٥٪، بينما كانت نسبة الخدمات والخدمات التمويلية معاً ٢٣٪، وقطاع السياحة ١٥٪، الزراعة ٥٪، التشييد ٤٪<sup>(٣)</sup>.

واستمراراً للخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي كانت حصة قطاع البترول ٤٥,٥٪، ٧٥,٣٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في أعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على التوالي، ثم جاء القطاع التمويلي في المركز الأول بنسبة ١٢,٣٪، يليه القطاع الصناعي في المركز الثاني بنسبة ٨,٦٪ ثم القطاع الخدمي ٥,٢٪..... ثم جاء القطاع الزراعي وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المركزين الأخيرين بنسبة ٠,٧٪، ٠,١٪ على التوالي، هذا في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أما في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عاد القطاع الصناعي ليحتل مكان الصدارة بعد قطاع البترول بنسبة ٦,٦٪ يليه قطاع الاتصالات بنسبة ٥,٧٪

(١) السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤، ص ٩.

(٢) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ص ٢٣.

(٣) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ص ٢٤، ٢٥.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبائل

في المركز الثاني ثم القطاع التمويلي في المركز الثالث ٣,٤٪، ثم القطاع الخدمي ٢,٢٪ في المركز الرابع، وحصل القطاع الإنشائي ١,٨٪، والقطاع العقاري ١,١٪.<sup>(١)</sup>

ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي ونسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: مليون دولار

السنة المالية			القطاع/ النشاط
٢٠٠٩/٢٠٠٨	(٪) المساهمة	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
١٠٠,٠	١٢٨٣٦,١	١٠٠,٠	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (FDI) للدخل
٦,٦	٨٥١,٩	٨,٦	صناعي
٠,٦	٧٦,٣	٠,٧	زراعي
١,٨	٢٢٥,٥	٢,٤	إنشائي
٣,٤	٤٤٠,٧	١٢,٣	تمويلي
٢,٢	٢٨٢,٥	٥,٢	خدمي
٠,٩	١٢١,٧	١,١	سياحي
٥,٧	٧٢٧,٣	٠,١	اتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١,١	١٣٨,٤	٢,٢	عقاري
٧٥,٣	٩٦٦٦,٦	٤٥,٥	البتترول
٢,٤	٣٠٥,٢	٢١,٩	غير موزع

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر تملك المستثمر الأجنبي لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادي المقيم، أو أن يتمتع بصوت فعال في إدارته. وفي مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال<sup>(٢)</sup>.

(٢٠١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٨٢.

## المطلب الخامس

### مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

أما عن أهم مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى، يمكننا القول أن البيانات والتقارير الواردة عن البنك المركزى المصرى، والهيئة العامة للاستثمار، وتقارير الاستثمار العالمى الصادرة عن الأونكتاد تبين لنا وتؤكد توافر مجموعة من الخصائص يتصف بها مصادر هذا التدفق، والتي تتمثل فى الآتى :

سجل صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ارتفاعاً ملحوظاً، وقد تركز معظم هذا الارتفاع فى زيادة التدفقات الاستثمارية للداخل من دول الاتحاد الأوروبى، وذلك كنتيجة أساسية لزيادة تدفقات الاستثمارات من المملكة المتحدة، واسبانيا، وفرنسا، واليونان، كما زادت تدفقات الاستثمارات من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٩٧٣,٢ مليون دولار لتصل إلى ١,٤ مليار دولار. وشهدت فترة العرض إعادة تدفقات للخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٦٠٧,٧ مليون دولار يمثل معظمها إعادة تحويل رأس مال لشركات بترولية أجنبية<sup>(١)</sup>. ثم تأتى تدفقات الاستثمارات الواردة من الدول العربية فى المرتبة الرابعة ويأتى على رأس الدول العربية المستثمرة فى مصر فى تلك الفترة (السعودية، الإمارات، الكويت، ليبيا، البحرين، قطر) على التوالى .

وفى الفترة من يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ جاءت الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول المستثمرة فى مصر، ثم جاءت دول الاتحاد الأوروبى (المملكة المتحدة، أسبانيا، وفرنسا، واليونان) وزادت تدفقات الاستثمارات للداخل من الدول العربية بنحو ٢٩٨,٦ مليون دولار لتصل إلى ٣٧٥,٦ مليون دولار (مقابل ٥٧٠ مليون دولار)، ثم جاءت التدفقات الاستثمارية للداخل من باقى دول العالم فى المرتبة الأخيرة.. ولقد استمر الحال من حيث مصادر

(١) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد السادس والأربعون - العدد الأول ٢٠٠٥/٢٠٠٦، قطاع البحوث والتطوير والنشر ص ٦٢، ٦٣.

التدفقات فجاءت الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد الأوربي، ثم الدول العربية في حين تراجع التدفقات من باقي دول العالم الأخرى<sup>(١)</sup>.

وانعكاساً لاستقرار مناخ الاستثمار استمر ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بدرجة ملحوظة ليصل إلى ٧,٢ مليار دولار (مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة). وجاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع إجمالي التدفقات الاستثمارية للداخل بمعدل ٨٨,١٪ لتبلغ ٨,٣ مليار دولار (مقابل ٤,٤ مليار دولار) مع استقرار التدفقات الاستثمارية للخارج Capital Repatriation عند ١,١ مليار دولار خلال فترتي العرض والمقارنة.

وقد ارتفعت التدفقات الواردة من الدول العربية بنحو ٢,٧ مليار دولار لتبلغ ٢,٩ مليار دولار تركزت الزيادة في التدفقات الواردة من دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ارتفعت التدفقات الواردة من دول الاتحاد الأوربي بنحو ١,٤ مليار دولار لتصل إلى ٣,٠ مليار دولار، ومن باقي دول العالم الأخرى بنحو ٠,٦ مليار دولار لتصل إلى ٠,٨ مليار دولار. هذا في حين تراجعت التدفقات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٠,٨ مليار دولار لتصل إلى نحو ١,٦ مليار دولار<sup>(٢)</sup>.

ولقد شهد العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عدة تطورات هامة تعكس الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال. فقد أشادت التقارير الاقتصادية الدولية<sup>(٣)</sup> وخاصة تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي بمناخ الاستثمار في مصر، وذلك نتيجة الإصلاحات الهامة التي قامت بها الحكومة المصرية في مجال تطوير مناخ الاستثمار وخلق بيئة أفضل للأعمال،

(١) البنك المركزي المصري. المجلة الاقتصادية. المجلد السادس والأربعون - العدد الرابع ٢٠٠٥/٢٠٠٦، قطاع البحوث والتطوير والنشر ص ٨٩، ٩٠.

(٢) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد السابع والأربعون - العدد الثاني ٢٠٠٦/٢٠٠٧، قطاع البحوث والتطوير والنشر ص ٦٥، ٦٦.

(٣) تقرير وزارة الاستثمار بشأن تحسن مركز مصر الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ٢٠٠٨ Doing Business.

فقد تم تصنيف مصر ضمن الدول العشر الأكثر إصلاحاً لمناخ الاستثمار على مستوى العالم والأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

ووفقاً لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ ، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقارة الإفريقية ٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ ، مما أدى إلى زيادة نصيب القارة إلى ٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً . وقد استحوذت منطقة شمال إفريقيا على ٢٤ مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مما يمثل أكثر من ٢٧٪ من إجمالي التدفقات للقارة الإفريقية . كما جاءت نيجيريا في المركز الأول على مستوى القارة الإفريقية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي بلغت ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٢٪ من إجمالي التدفقات للقارة ، إلا أن هذه التدفقات قد تركزت بالأساس في قطاع البحث والتنقيب عن البترول .

كما جاءت مصر في المركز الأول على مستوى شمال إفريقيا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، والتي بلغت ٩ مليار دولار في العام الميلادي ٢٠٠٨ ، إذ استحوذت على أكثر من ٣٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى شمال إفريقيا .

وجاءت مصر في المركز الثالث على مستوى القارة الإفريقية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٠٨ بنسبة ١٠٪ من إجمالي تلك التدفقات للقارة الإفريقية ، حيث جاءت بعد نيجيريا ( ٢٠ مليار دولار ) وأنجولا ( ١٦ مليار دولار ) ولتتقدم على جنوب إفريقيا ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر<sup>(١)</sup> .

وفي مجال الترويج للاستثمار نجحت مصر على أثر استقدام واستقبال نحو ٢٣٨ بعثة ووفد (منها نحو ٢٠ وفداً رسمياً ، ٢١٨ مجموعة استثمارية) خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، في اجتذاب العديد من الشركات الكبرى من دول مختلفة للعمل في مصر ، ويوضح الجدول التالي ترتيب أكبر ٢٠ دولة من حيث المساهمة في رؤوس الأموال التي تم تأسيسها في مصر خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

(١) تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٩ ، أيضاً، تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ص ٦٦ .

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبال

ترتيب أكبر ٢٠ دولة من حيث المساهمة في رؤوس أموال الشركات التي تم تأسيسها العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩

الترتيب	البيان	عدد الشركات	المساهمة في رؤوس الأموال المصدرة (مليون جنيه)
١	الصين	٢٨٠	٧١٩
٢	الكويت	٨٢	٣٤٩
٣	المملكة العربية السعودية	٢٤١	٢٦٧
٤	الإمارات العربية المتحدة	٦٢	٢٤٤
٥	لبنان	٨٨	١٨١
٦	سويسرا	١٧	١٤٠
٧	سوريا	١٠٧	٩٦
٨	بريطانيا	٨٣	٩٤
٩	ألمانيا	٧٣	٩٤
١٠	فلسطين	٥٨	٩١
١١	فرنسا	٤٨	٨٣
١٢	البحرين	١٢	٧٧
١٣	إيطاليا	٧٧	٧٢
١٤	المملكة الأردنية الهاشمية	١٠٦	٥٨
١٥	أسبانيا	١١	٥٨
١٦	الهند	٤٧	٥٨
١٧	اليابان	٤	٥٥
١٨	كندا	٣٤	٤٥
١٩	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٠	٤٠
٢٠	تركيا	٧٥	٤٠

تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

## المبحث الثاني

### مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر فى علاج بعض مشكلات الاقتصاد المصرى

تمهيد وتقسيم:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة القدر الذى ساهمت به الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية التى يرمى المشرع المصرى إلى الوصول إليها، ودور هذه الاستثمارات فى حل بعض المشكلات الهامة للاقتصاد المصرى أو التخفيف من حدتها .

ولذا سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول : الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات .

المطلب الثانى : الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسد الفجوة التكنولوجية .

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبى المباشر وخلق فرص للعمل

المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبى المباشر وسد فجوة الموارد المحلية

### المطلب الأول

#### الاستثمارات الأجنبية المباشرة

#### وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تتم بين المقيمين فى دولة معينة والمقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة<sup>(١)</sup> .

ونظراً لأن البلدان النامية تعانى من عجز دائم فى موازين مدفوعاتها نظراً لزيادة قيمة وارداتها على قيمة صادراتها لفترات طويلة، ورغبة منها فى علاج هذا العجز وتحسين موازين مدفوعاتها، اتجهت إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد الدولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٣٧.

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

د/ أشرف السيد حامد قبال

كأحد بدائل العلاج التي أظهرت نجاحاً في بعض الدول الأخرى المناظرة<sup>(١)</sup>. خاصة وأن تمويل هذا العجز باللجوء إلى الاقتراض من الخارج له آثار سلبية، خاصة إذا كانت مدفوعات خدمة الدين (الأقساط والفوائد) تشكل نسبة عالية من حصيلة الصادرات.

- ونظراً للعجز الدائم والمستمر في ميزان المدفوعات المصري، كان من أهم الأهداف الاقتصادية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر القضاء أو على الأقل التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتوجيه الاهتمام والعناية للمشروعات التي تهدف إلى التصدير والتي تنتج بدائل للواردات .

ولمعرفة الدور الذي ساهمت به الاستثمارات الأجنبية في تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات يتعين متابعة مؤشرات تطور حركة التجارة الخارجية لمعرفة مقدار العجز ونسبته في الميزان التجاري أولاً: ثم بيان مقدار مساهمات رأس المال العربي والأجنبي في الشركات التي تم تأسيسها مقارنة بمساهمة رأس المال المصري، ثم أخيراً بيان القطاعات التي توجه إليها هذه الاستثمارات (القطاعات السلعية - أم غيرها من القطاعات).

ويوضح الجدول التالي تطور حركة التجارة الخارجية (الصادرات - الواردات)

ونسبة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ .

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنوات
٩٣٦٣,١ -	١٦٤٤١,٣	٧٠٧٨,٢	٢٠٠١/٢٠٠٠
٧٥١٦,٥ -	١٤٦٣٧,٣	٧١٢٠,٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
٦٦١٥,٨ -	١٤٨٢١,٠	٧٢٠٥,٢	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٧٨٣٤ -	١٨٢٨٦	١٠٤٥٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١٠٣٥٩,٤ -	٢٤١٩٢,٨	١٣٨٣٣,٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١١٩٨٥,٩ -	٣٠٤٤١,٠	١٨٤٥٥,١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦,٣ -	٣٨,٣	٢٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٣,٤ -	٥٢,٨	٢٩,٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٥,٢ -			٢٠٠٩/٢٠٠٨

المصدر: البنك المركزي المصري.

(١) د/ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢١٢ .

Gaballah Abd el fadil Bekheit elabd: Capitawx etrengers et development economique le cas de l'Egypte: 1960- 1980, Université de Clermont 1. 1984. P. 19.

فالبيانات الإحصائية الواردة في الجدول السابق تشير إلى تزايد عجز الميزان التجاري من ٧,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ إلى ١٠,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٤ بسبب اضطراد اتساع الهوة بين الواردات والصادرات السلعية، وبالرغم من زيادة هذه الأخيرة بمقدار ٣,٣ مليار دولار. ويعزى ذلك إلى التوسع في الاستيراد السلعي من المواد الغذائية الأساسية الموجهة لإشباع الحاجات الضرورية للمواطنين والتي لا يكفي الإنتاج المحلي منها للوفاء بالاحتياجات المتزايدة، كما تفسر الطفرة الاستيرادية بزيادة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية لتلبية متطلبات الإنتاج المحلي<sup>(١)</sup>.

• وعلى الرغم من نمو الصادرات السلعية خلال الفترة من (يوليو ٢٠٠٥ - يونيو ٢٠٠٦) بمعدل ٣٣,٥٪ مقابل ٢٥,٨ للواردات المناظرة إلا أن عجز الميزان التجاري قد زاد من ١٠,٤ مليار دولار، إلى نحو ١٢ مليار دولار بنسبة زيادة ١٥,٧٪.

ولقد ترتب على تسارع نمو الصادرات السلعية بالمقارنة بالواردات السلعية، ارتفاع نسبة تغطية الأولى للثانية من ٥٧,٢٪ إلى ٦٠,٦ خلال فترتي المقارنة<sup>(٢)</sup>.

تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية (٢٠٠٥/٢٠٠٤) و (٢٠٠٥/٢٠٠٦) مليار دولار

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٪
الصادرات السلعية	١٣,٨٣	١٨,٤٦	٣٣,٥٪
الواردات السلعية	٢٤,١٩	٣٠,٤٤	٢٥,٨٪
عجز الميزان التجاري	١٠,٣٦	١١,٩٨	١٥,٧
نسبة تغطية الصادرات السلبية للواردات السلعية (٪)	٧٥,٢	٦٠,٦	

المصدر: البنك المركزي المصري.

(١) وزارة التخطيط. تقرير متابعة الأداء التنموي في إطار خطة عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، ص ١٨.  
 (٢) الأداء الاقتصادي وإنجازات التنمية، تقرير متابعة خطة عامة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ والرابع الأخير من العام (أبريل/ يونيو). وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية - مصر - سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٢٦.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبائل

• وعلى الرغم من الأداء التصديري المتميز لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إلا أن العجز في الميزان التجاري استمر في الزيادة حتى بلغ ١٥,٧ مليار دولار مقابل ١٢ مليار دولار تقريباً في العام السابق بمعدل نمو سالب يربو على ٣٠٪<sup>(١)</sup>، ويرجع ذلك الوضع إلى النمو المتسارع للواردات غير البترولية التي قفزت من ٢٥,١ مليار دولار إلى ٣٣,٧ مليار دولار بمعدل نمو ٣,٤٪ وازدياداً مطلقاً تجاوزت ٨,٥ مليار دولار في عام واحد، في حين تناقصت الواردات البترولية من ٥,٤ مليار دولار إلى ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة، وقد انعكس ذلك أيضاً على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية التي انخفضت من ٦٠,٦٪ إلى ٥٨,٣٪.

• ومع التسليم بأهمية ترشيد الواردات لتضييق فجوة الميزان التجاري، إلا أنه بالنظر إلى هيكل الواردات السلعية، يتبين أن ٥٢٪ من جملة الواردات عبارة عن سلع وسيطة واستثمارية داعمة للنشاط الإنتاجي، وإذا أضفنا الوقود والمواد الخام، فإن النسبة ترتفع إلى ٧٥٪، ومن ثم فإن زيادة الاستيراد لا غبار عليها طالما تمثلت في سلع ضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي (والذي ارتفع معدله إلى ٧,١٪) في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧<sup>(٢)</sup>. بل إنه حتى في مجال السلع الاستهلاكية، فإن الزيادة قد تكون مرغوبة إذا كانت موجهة لإشباع احتياجات ضرورية تمس الحياة المعيشية للمواطنين وتكون مكملة - وليست مزاحمة - للإنتاج الوطني.

• ولقد حققت الصادرات السلعية زيادة ملموسة في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت نسبتها نحو ٣٤٪ حيث ارتفعت نسبتها وقيمتها إلى نحو ٢٩,٤ مليار دولار مقابل ٢٢ مليار دولار في العام السابق، وهذا وقد ساهمت الصادرات البترولية بنسبة ٦٠٪ في الزيادة الكلية من الصادرات السلعية بالمقارنة بنسبة ٤٠٪ للصادرات غير البترولية حيث نمت الأولى بمعدل ٤٣٪ في حين نمت الثانية بمعدل

(١) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية. ص ٤١.

(٢) المرجع السابق - ص ٤٢.

يربو على ٢٥٪ مما أسفر عن تراجع نصيب الصادرات غير البترولية لجملة الصادرات السلعية من ٥٤٪ إلى ٥١٪<sup>(١)</sup>.

تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) و(٢٠٠٧/٢٠٠٨) مليار دولار

البيان	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٪
الصادرات البترولية	١٠,١	١٤,٥	٪٤٣,٢
الصادرات غير البترولية	١١,٩	١٤,٩	٪٢٥,٢
الإجمالي	٢٢,٠	٢٩,٤	٣٣,٦
٪ الصادرات غير البترولية لجملة الصادرات	٥٤,١	٪٥٠,٧٠	

المصدر: البنك المركزي المصري.

أما عن هيكل الصادرات السلعية، مثلت حصة الصادرات السلعية غير البترولية ٥٤٪ والبترولية ٤٦٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بينما انخفضت هذه الحصة نسبياً عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. فكانت حصة الصادرات السلعية غير البترولية ٥١٪ بينما البترولية ارتفعت إلى ٤٩٪<sup>(٢)</sup>.

• وفي المقابل، شهدت الواردات السلعية طفرة كبيرة حيث ارتفعت قيمتها من ٣٨,٣ مليار دولار، بنسبة زيادة ٣٨٪ وبالرغم من نمو الواردات البترولية على نحو غير مسبوق بمعدل ١٣٤٪ إلا أن هذه الزيادة تعادل ٣٨٪ فقط من الزيادة الكلية للواردات خلال عامي المقارنة، في حين ساهمت الواردات غير البترولية بنسبة ٦٢٪ في جملة الزيادة، وذلك مرده اتساع القاعدة الاستيرادية من المنتجات غير البترولية<sup>(٣)</sup>.

(١) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨) الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية. ص ٤٩.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ .

(٣) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) المرجع السابق ص ٥٠ .

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبائل

تطور الواردات السلعية خلال عامي (٢٠٠٦/٢٠٠٧) و(٢٠٠٧/٢٠٠٨) مليار دولار

البيان	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	%
الواردات البترولية	٤,١	٩,٦	١٣٤,١%
الواردات غير البترولية	٣٤,٢	٤٣,٢	٢٦,٣%
جملة الواردات	٣٨,٣	٥٢,٨	٣٧,٩%

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويعكس هيكل الواردات خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تنامي أهمية السلع الاستثمارية والوسيط، حيث شكلا معاً نحو ٥٤٪ من جملة الواردات السلعية ثم مجموعة المواد الخام ٢٠٪، ومجموعة الوقود والزيوت المعدنية ١٠٪ تقريباً، أما السلع الاستهلاكية فلم تعدد وارداتها ١٧٪ من جملة الواردات السلعية وهذا الهيكل يوضح الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي وحجم الواردات من السلع الرأسمالية والوسيط والعلاقة الطردية بينهما، حيث يزداد الطلب الاستيرادي على الآلات والمعدات والسلع الوسيطة للوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

• وقد تمخض اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية عن تزايد العجز في الميزان التجاري غير البترولي من ٢٢,٣ مليار دولار إلى ٢٨,٣ مليار دولار خلال عامي المقارنة، وتراجع الفائض في الميزان البترولي من ٦ مليار دولار إلى ٤,٩ مليار دولار نتيجة تسارع نمو الواردات البترولية مقارنة بالصادرات، وبذلك تراجعت نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية المناظرة من ٥٧,٥٪ إلى ٥٥,٦٪، وكذلك انخفضت مساهمة فائض الميزان البترولي في تغطية عجز الميزان السلعي غير البترولي من ٢٧٪ إلى ١٧٪ فقط<sup>(١)</sup>.

(١) البنك المركزي المصري. التقرير السنوي (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨) ص ٧٢، ٧٣.  
(٢) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨) مرجع سابق ص ٥١.

• ولقد أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانكماش حركة التجارة الخارجية إلى زيادة العجز التجاري بنسبة (٧,٥٪) أي حوالي ٢٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٢٣,٤ مليار دولار في العام السابق، وتعود هذه الزيادة إلى تراجع الصادرات بمعدل أكبر من المعدل المناظر للواردات خلال نفس الفترة (١٤,٣٪ مقابل ٤,٦٪) ويرجع ذلك إلى تراجع الصادرات البترولية بمعدل ٢٤,٠٪ والصادرات غير البترولية بمعدل ٤,٨٪، كما تراجعت أيضاً المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٤,٦٪ لتسجيل ٥٠,٣ مليار دولار لانخفاض الواردات البترولية بمعدل ٢٦,٤٪ بينما ارتفعت الواردات البترولية بمعدل ٠,٢٪<sup>(١)</sup>.

وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد هو تغير هيكل الصادرات لصالح الصادرات غير البترولية (٥٦٪ من جملة الصادرات) وهو تغير إيجابي، حيث كان نصيب الصادرات غير البترولية من إجمالي الصادرات السلعية ٥٠,٧٪ في العام السابق.

• كما تراجعت الواردات البترولية بنسبة ٢٦٪ تقريباً من نحو ٩,٦ مليار دولار، بينما استقرت الواردات غير البترولية عند مستوى ٤٣,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبذلك ارتفعت مساهمة الواردات غير البترولية في إجمالي الواردات السلعية خلال عام المتابعة من ٨٢٪ إلى ٨٦٪<sup>(٢)</sup>.  
نخلص من كل ما سبق إلى الآتي:

- ١- أن الميزان التجاري المصري يشهد عجز مستمر دائم نتيجة لاختلال العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية .
- ٢- أن تسارع نمو الصادرات السلعية بالمقارنة بالواردات السلعية أدى إلى ارتفاع تغطية الأولى للثانية من ٥٧,٢ إلى ٦٠,٦٪ وهذا تطور إيجابي .
- ٣- أن هيكل الصادرات السلعية غير البترولية مثلث حصته ٥٤٪ من جملة الصادرات مقارنة بحصة الصادرات السلعية البترولية التي مثلت ٤٦٪ وهذا

(١) البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٦٨.  
(٢) تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية، ص ٤٣-٤٤ .

تطور إيجابي آخر. مع تغير هيكل الصادرات لصالح الصادرات السلعية البترولية في بعض السنوات .

٤- أنه مع التسليم بأهمية ترشيد الواردات لتضييق فجوة الميزان التجاري إلا أنه بالنظر إلى هيكل الواردات السلعية، يتضح تنامي أهمية السلع الاستثمارية والوسيلة حيث شكلاً معاً ٥٤٪ من جملة الواردات السلعية ثم مجموعة المواد الخام والوقود (٣٠٪)، بينما مجموعة السلع الاستهلاكية مثلت حوالى ١٦٪، وهذا الهيكل يوضح الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادى والذى ارتفع إلى ٧,١٪ وحجم الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة والعلاقة الطردية بينهما، حيث يزداد الطلب الاستيرادى على الآلات والمعدات والسلع الوسيطة للوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادى .

ولعرفة مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية فى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات المصرى سوف نقوم ببيان التوزيع النسبى لرؤوس الأموال المصدرة للشركات الجديدة المؤسسة منذ العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وفقاً لمصدر التدفق، مع بيان طبيعة وحجم مساهمات رأس المال الأجنبى فى هذه المشروعات، وهل تم توجيه تلك المساهمات للاستثمار فى القطاعات السلعية أم فى قطاعات أخرى، على اعتبار أن الاستثمار فى القطاعات السلعية يعد من أهم الدعائم الاقتصادية لمواجهة الخلل الهيكلى فى الاقتصاد المصرى نظراً لأن توجيه الاستثمارات إلى هذه القطاعات يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية سواء الصناعية أو الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الموارد العامة للدولة من النقد الأجنبى نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات وبالتالي تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات<sup>(١)</sup>.

ومن واقع إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نجد أن الجدول التالى يوضح لنا مساهمة كل من رأس المال المصرى والعربى والأجنبى فى الشركات التى تم تأسيسها حتى يونيو ٢٠٠٩<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد محمد على السيد سرور، سياسة الإعفاءات فى ضرائب الدخل فى التشريع المصرى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ ص ٢٨٧.

(٢) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

رؤوس الأموال المصدرة لشركات الجديدة المؤسسة وفقاً لمصدر التدفق

القيمة بالمليون جنيه

(٢٠٠٥/٢٠٠٤ = ٢٠٠٩/٢٠٠٨)

العام المالي	البيانات				
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١١,٢٣٤	١٥,٢٧٦	٢٣,٢٤٤	٨,١٣٤	١٤,٠٢٢	المصريين
١,٤٤٤	٥,٣٦٠	١١,٩١٧	١,٣٤٥	٢,٤٤٣	العرب
٢,٥٧٨	٢,٤٥٢	١,٧١٧	١,٨٤٥	١,٣٣١	الأجانب
١٥,٢٥٦	٢٣,٠٨٨	٣٦,٨٧٨	١١,٣٢٤	١٧,٧٩٦	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

فاجدول السابق يوضح لنا ما يلي:

- ١- أن الاستثمارات المصرية من إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للقطاعات الإنتاجية في الشركات التي تم تأسيسها تراوح بين ٦٣-٧٩٪ على النحو التالي حسب ترتيب سنوات البحث (٧٩٪-٧٢٪-٦٣٪-٦٦٪-٧٤٪).
- ٢- تأرجحت نسبة مساهمات رؤوس الأموال العربية بين الارتفاع والانخفاض حسب سنوات التقييم، فكانت نسبة المساهمات في عام ٢٠٠٤، ١٤٪، ٢٠٠٥، بلغت ١٢٪، ٢٠٠٦، بلغت ٣٢٪، ٢٠٠٧، ١١٪، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ ٩٪.
- ٣- أما نسبة مساهمات رأس المال الأجنبي فتأرجحت هي الأخرى بين الانخفاض والارتفاع (حيث بلغت المساهمات في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغت ٧٪ بينما في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بلغت ١٧٪، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة رؤوس الأموال العربية والأجنبية في هذه القطاعات الهامة لدعم الاقتصاد المصري، وبالتالي ضعف مساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات المصري.

وبالرجوع إلى هيكل التوزيعات القطاعية الذي تعرضنا له بالحديث في المبحث الأول نجد أن نسبة مساهمات رأس المال الأجنبي للقطاعات في المشروعات الصناعية غير البترولية لا يمثل سوى ٨,٦٪، ٦,٦٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بينما كانت مساهماته في قطاعات البترول تمثل ٤٥,٥٪، ٧٥,٣٪ من إجمالي تلك التدفقات في نفس الفترة

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

د/ أشرف السيد حامد قبائل

الزمنية وهو كما قلنا . يظهر خللاً هيكلياً . فى التوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبى . وبين فى نفس الوقت أن مساهمات رأس المال الأجنبى فى علاج خلل ميزان المدفوعات وإن كان إيجابياً إلا أنه ليس على المستوى المطلوب، لأن صادرات مصر السلعية إذا كانت قد زادت إلا أن وارداتها قد زادت هى الأخرى ولكن بنسبة أعلى من نسبة ومعدل الصادرات .

### تطور التعامل التجارى مع المناطق الحرة:

- على الرغم من أن أحد أهم أهداف إقامة تلك المناطق هو تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق تنمية الصادرات والإنتاج من أجل التصدير باعتبار أن مشروعات المناطق الحرة بمثابة نافذة على العالم الخارجى<sup>(١)</sup> . إلا أن تقييم دور تلك المناطق فى تخفف عبء ميزان المدفوعات يتطلب منا تحليل حركة التجارة بها .
- ويظهر الجدول التالى حركة تجارة المناطق الحرة :

### بيان صادرات وواردات المناطق الحرة القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	يناير- فبراير ٢٠٠٦
إجمالى الصادرات	٢٤٦٥	٣٠٦٧	٤١٢٩,٨	٦٠٣١,٤	١٠٩٨
إلى السوق المحلية	(٣٧)	(٢٤)	(٣٥)	(٤٦)	(٥)
إلى باقى دول العالم	١٢٣٥	١٥٢٦	١٤٦٦,٧	٢٥١٠	٤٢٢
إجمالى الواردات	١٨٦٦	٢٥٧٠	٣٢٥٢,٣	٦٢٠٤,٤	٨٦٥
من السوق المحلية	(٠,٣)	(٣٨)	(٢٧)	(٩١)	(١٨)
من باقى دول العالم	٤٣٢	٣٨٧	٤٥٥	١١٨٥	٢٦١
من باقى دول العالم	١٤٣٤	٢١٨٣	٢٧٩٧,٣	٥٠٢٠	٦٠٤
	(٩)	(٥٢)	(٣٨)	(٧٩)	(٤٠)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نسبة التغير مقارنة بالفترة المماثلة فى العام السابق .

- فكما هو موضح بالجدول السابق ارتفعت صادرات المناطق الحرة خلال الفترة يناير - فبراير ٢٠٠٦ بنحو ٥٪ لتصل إلى ١٠٩٨ مليون دولار مقارنة بـ ٤٢٢ مليون دولار خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٥، منها حوالى ٤٢٢

(١) د. ناهد عبد اللطيف عيسى: تقييم أداء المناطق الحرة فى عملية التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٩٠، العدد ٤٥٥-٤٥٦، يوليو/أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٤٥ .

مليون دولار صادرات إلى السوق المحلي (مصر) والباقي إلى الأسواق الخارجية.

- وبالتالي فإن صادرات المناطق الحرة خلال فترة الدراسة إلى دول العالم (بدون مصر) ارتفعت بـ ٢١٪ عن مثيلاتها المحققة خلال عام ٢٠٠٥ لتبلغ ٦٧٦ مليون دولار، كما انخفضت واردات المناطق الحرة من دول العالم (بدون مصر) بنحو ٤٠٪ عن العام السابق لتصل إلى ٤ - ٦ مليون دولار، ولقد حقق الميزان التجاري لهذه المناطق مع باقى دول العالم فائضاً بنحو ٧٢ مليون دولار.
  - وفي ذات الوقت بلغت واردات هذه المناطق نحو ٨٦٥ مليون دولار منها ٢٦١ مليون دولار فقط من السوق المحلي والباقي من الخارج.
  - من البيانات الواردة فى الجدول يمكن القول بأن المناطق الحرة ساهمت بقدر ضئيل فى تحسن ميزان المدفوعات المصرى، وإن كان هناك جزء كبير من صادرات المشروعات المقامة بتلك المناطق موجه إلى السوق الداخلى.
- كما تفيد بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع العجز فى المعاملات مع المناطق الحرة من ١,٣٥ مليار دولار إلى ٩١٢ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، وذلك لثمو صادرات السوق المحلي إلى المناطق الحرة بمعدل غير مسبق (٢٤٢٪) مقابل (٣٦٪) فقط للواردات المناظرة من السوق الحرة<sup>(١)</sup>.

تطور التعامل التجارى مع المناطق الحرة خلال الفترة

(يوليو - مايو) من عامى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ مليار دولار

النشاط		٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الواردات	١٨٠٥	٢٤٦٣	
الصادرات	٤٥٣	١٥٥١	
عجز	١٣٥٢-	٩١٢-	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(١) تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى عن خطة العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية فى مصر.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبال

أما عن حجم نشاط المناطق الحرة وحجم صادرات تلك المناطق مقارنة بوارداتها خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وحتى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فتظهر تغيراً إيجابياً في نشاطها كما يظهره الجدول التالي :

البيان	العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦	العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨
عدد الشركات القائمة	١٢٤٣	١١٣٨	١١٦٦
رؤوس أموال الشركات القائمة	**	٦,٩٤٦ مليون دولار	٧,٤٠٤ مليون دولار
المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال هذه الشركات	**	١,٩٩٠ مليون دولار	١,٨٧٣ مليون دولار
حجم النشاط	١١,٣ مليار دولار	١٥,٨ مليار دولار	١١,٨ مليار دولار
حجم الصادرات السلعية الإجمالية	**	١٢,١٨٧ مليون دولار	٦,٧١٠ مليون دولار
حجم الصادرات السلعية خارج البلاد	٤,٤ مليار دولار	٥,٦ مليار دولار	٣,٨٨ مليار دولار
حجم الواردات من السوق المحلي	٢,٢ مليار دولار	٢,٥ مليار دولار	٨٦١ مليون دولار

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

❖ بيانات غير متوفرة: طبقاً للبيانات الواردة عن الهيئة العامة للاستثمار (وزارة الاستثمار) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

## المطلب الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر وسد الفجوة التكنولوجية في مصر

يعد موضوع التكنولوجيا بصفة عامة موضوع الساعة دون جدال، فهو موضوع يهم كل دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ولعل أهم الأسباب التي فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا - خاصة نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية - الفجوة العميقة الحالية في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر<sup>(١)</sup>.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية<sup>(٢)</sup>.

ولتقييم دور المشروعات الاستثمارية في المساهمة في رفع مستوى الفن الإنتاجي، وسد الفجوة التكنولوجية في مصر، سوف نعتمد على المؤشرات التالية:

١- حجم المشروعات الاستثمارية.

٢- الشكل القانوني للشركات الاستثمارية.

أولاً: حجم المشروعات الاستثمارية:

بالرجوع إلى إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، شهد العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تأسيس ٧٩٢٩ شركة برؤوس أموال مصدرية بلغت قيمتها نحو ٢٣٠٨٨ مليون جنيه وذلك بمقارنة بعدد ٦٠٣٢ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرية بلغت قيمتها نحو ٢٦٨٧٨ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وفيما يلي جدول يبين الشركات الجديدة المؤسسة ورؤوس الأموال المصدرية وفقاً للتوزيع القطاعي (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨)<sup>(٣)</sup>.

(١) د. سميحة القليوبي: تقييم شروط التعاقد والالتزام بالضمان في عقود نقل التكنولوجيا، مجلة مصر المعاصرة السنة ٧٧، العدد ٤٠٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٩٧.

(٢) Padma Mallompally and Karl P.: Foreign Direct Investment in Developing Countries, in, Finance and Development, March, 1999, P. 36.

(٣) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ١٦.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبال

القيمة بالمليون جنيه

العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧		العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦		العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥		العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤		القطاع
رؤوس الأموال المصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المصدرة	عدد الشركات	
٧٠٠٩,٧٩	١٩٦٤	٨٩٤١,١٥	١٦٨٠	٣٥٨٧,٠٨	١٣٣٨	٧١١٦,٧٦	٢٧٧٤	الصناعة
٢٢٧٩,٨٧	١١٣٩	١٧١٧,٨٩	٨٩٥	١٥١,٥٣	٣٠٣	٧٧١,٤٩	٢٩٦	الزراعة
٤٧٩٣,٢١	١٢٩٠	٢٦٩١,٦	٤٧١	٨١٨,٧	٢٤٧	١٣٥٢,٤٩	٢٢١	التشييد
٣١٧٩,٨٥	٣٨٣	٥٧٠٤,٧٩	٣٠٨	١٨٥٣,٩٨	٣٣٨	٤٨٥٣,٩٨	٤٢٨	السياحة
٤٠٠٩,٣٥	٢٧٤٢	٥٣١٢,٩٩	١٩٣٠	١٩٩٧,٧٣	١٣٤٢	٢٤٠٤,٣٤	٢٠٦٨	الخدمات
١٥٥٨,٢٩	٨٠	٢١١١,٥٦	٤٧٥	٢٠٩٠,٥٢	٧٦	٧٢٠,٧٣	٨٨	الخدمات التمويلية
٢٥٨,١١١	٢٤١	١٠٣٩٨,١٥	٢٧٣	٥٢٤,٩١	٢٠٨	٥٧٦,١٣	٤١٣	الاتصالات وتكنولوجيا (٦)
٢٣٠٨٨	٧٩٣٩	٣٦٨٧٨	٦٠٣٢	١١٣٢٤	٣٨٥٢	١٧٧٩٦	٦٢٨٨	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- ولقد شهد قطاع الخدمات تأسيس أكبر عدد من الشركات خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث تم تأسيس ٢٧٤٢ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٤٠٠٩,٣٥ مليون جنيه، بينما شهد قطاع الصناعة أكبر رأس مال مصدر حيث تم تأسيس ١٩٦٤ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٧٠٠٩,٧٩ مليون جنيه<sup>(١)</sup>، كما شهدت قطاعات التشييد، والخدمات، والزراعة، والسياحة نمو ملحوظاً في عدد الشركات الجديدة المؤسسة هذا العام مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ عدد الشركات الجديدة المؤسسة ١٢٩٠ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٤٧٩٣ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٤٧١ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٢٦٩١,٦ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وشهد

(١) تقرير أداء وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ص ١٧.

تأسيس الشركات في قطاع الخدمات ارتفعاً بلغت نسبته ٤٢٪، حيث ارتفع عدد الشركات الجديدة المؤسسة من ١٩٣٠ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرية بلغت قيمتها نحو ٥٢٢١,٩ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٧٤٢ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرية بلغت قيمتها نحو ٤٠٠٩,٣٥ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أما قطاع الزراعة فقد شهدت التأسيسات الجديدة ارتفاعاً بنسبة ٢٧٪ من خلال تأسيس ١١٣٩ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرية بلغت قيمتها ١٧١٧,٨٩ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦<sup>(١)</sup>.

• وإذا نظرنا إلى عدد المشروعات الصناعية التي تم تأسيسها داخل البلاد في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ورؤوس الأموال المصدرية لهذه المشروعات، لتبين لنا أن هذه الزيادة في حجم المشروعات الصناعية الصغيرة بالمقارنة بحجم المشروعات الصناعية الكبيرة، ليس من شأنها أن تساهم في إدخال التكنولوجيا المتقدمة، نظراً لأن هذه التكنولوجيا تحتاج إلى استثمارات كبيرة. خاصة وأن توزيع القطاع النسبي لرؤوس الأموال المصدرية للشركات الجديدة المؤسسة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبين أن الصناعة حصلت على نسبة ٣٠,٤ من جملة الأموال المصدرية، ثم قطاع التشييد بنسبة ٢٠,٨٪، ثم قطاع الخدمات بنسبة ١٧,٤٪ ثم السياحة بنسبة ١٣,٨٪ ثم الزراعة بنسبة ٩,٩٪ والخدمات التمويلية بنسبة ٦,٧٪ وجاءت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرحلة الأخيرة بنسبة ١,١٪ وهي نسب لا تتناسب مع عدد الشركات الجديدة المؤسسة في كل قطاع خاصة في القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أما إذا نظرنا إلى المشروعات الاستثمارية المقامة بنظام المناطق الحرة، نجد أن عدد الشركات القائمة في تلك المناطق في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ (١١٣٨) شركة، حجم نشاطها ١٥,٨ مليار دولار، ورؤوس أموالها (٦,٩٤٦) مليون دولار، والمساهمة الأجنبية في رؤوس أموال هذه الشركات يقدر بـ ١,٩٩٠ مليون دولار.

(١) تقرير أداء وزارة الاستثمار وهيئات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ١٨.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبيل

أما في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد بلغ عدد الشركات القائمة (١١٦٦) برأس مال يقدر بـ (٧,٤٠٤) مليون دولار، والمساهمات الأجنبية في رؤوس أموال هذه الشركات (١,٨٧٣) مليون دولار<sup>(١)</sup>. راجع الجدول التالي.

المؤشرات الأولية لأداء نشاط مشروعات المناطق الحرة

البيان	العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨
عدد الشركات القائمة	١١٣٨	١١٦٦
رؤوس أموال الشركات القائمة	٦,٩٤٦ مليون دولار	٧,٤٠٤ مليون دولار
المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال هذه الشركات	١,٩٩٠ مليون دولار	١,٨٧٣ مليون دولار
حجم النشاط	١٦,٨٢١ مليون دولار	١١,٨٣٣ مليون دولار

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يتبين عدد المشروعات المقامة ورؤوس أموالها يتبين أن لدى هذه الشركات استطاعة على استخدام التكنولوجيا وبالتالي نقلها إلى مصر.

ثانياً: الشكل القانوني للشركات الاستثمارية:

ويستخدم هذا المؤشر على اعتبار أن من طبيعة شركات الأموال (شركات المساهمة والمسئولية المحدودة والتوصية بالأسهم) توفير رؤوس أموال كبيرة، وبالتالي إتاحة الفرصة لاستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

وبالرجوع إلى بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن إجمالي عدد الشركات الجديدة التي أسسها القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ نجد أن عدد (٤٨٤) شركة تم تأسيسها، فيما تأسس عدد ٤٢٠ شركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٨<sup>(٣)</sup>، وقد تصدرت «الشركات المساهمة» الأشكال القانونية من حيث عدد الشركات التي تم تأسيسها في تلك الفترة بواقع ٣٢,٢٪ من

(١) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٦٢.

(٢) د. السيد السيد عبدالمولى. المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ١٧٦.

(٣) تقرير الاستثمار الشهري. الإصدار رقم ٩ سبتمبر ٢٠٠٩. الصادر عن وزارة الاستثمار ص ١١.

الشركات الجديدة تلتها شركات المسؤولية المحدودة، بواقع ٢٧,٧٪. ثم الشركات الفردية بنسبة ٢٥,٨٪. ثم جاءت شركة التوصية البسيطة بواقع ٧,٦٪ وشركات التضامن بنصيب يقدر بحوالي ٦,٦٪<sup>(١)</sup>. كما بلغ إجمالي عدد الشركات الجديدة التي أسسها القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ عدد (٦٠٨) شركة، فيما تأسس عدد ٤٦٥ شركة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وتصدرت «الشركات المساهمة» الأشكال القانونية من حيث عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال تلك الفترة بنسبة ٣٠,٩٪ من الشركات الجديدة، تلتها شركات المسؤولية المحدودة بنسبة ٢٨,٩٪<sup>(٢)</sup>.

والقراءة السابقة للبيانات الواردة في تقارير الاستثمار يظهر وجود نسبة لا بأس بها من المشروعات الاستثمارية التي اتخذت شكل شركات الأموال (شركات المساهمة - شركات المسؤولية المحدودة)، وهي شركات كما قلنا لديها القدرة على توفير رؤوس أموال كبيرة، وبالتالي إتاحة الفرصة لاستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة. وبالتالي فتلك الشركات تساهم بشكل أو بآخر في نقل التكنولوجيا إلى مصر، إلا أنها لا تسعى لتطوير التكنولوجيا التي تصطبجها معها بهدف المساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية المصرية بقدر خدماتها لأهدافها الخاصة والتي تتمثل في الحصول على أكبر عائد ممكن، حيث تستخدم بعض المشروعات الاستثمارية تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال، في حين أن ما يلائم الاقتصاد المصري استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة الاستخدام لليد العاملة لخلق فرص عمل للعمالة المصرية للمساهمة في حل مشكلة البطالة في مصر.

(١) تقرير الاستثمار الشهري. الإصدار رقم ٩ سبتمبر ٢٠٠٩، ص ١٢، الصادر عن وزارة الاستثمار.  
(٢) تقرير الاستثمار الشهري. الإصدار رقم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٢، الصادر عن وزارة الاستثمار.

### المطلب الثالث

#### الاستثمارات الأجنبية ومشكلة البطالة في مصر

إن التحدي الثاني من التحديات الاقتصادية التي تواجه دول العالم الثالث، ومن بينها (مصر) تتمثل في استغلال القيمة محلياً في شكل عمالة، خاصة في ظل التزايد غير المخطط للسكان وما ينجم عنه من آثار سيئة، حيث تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج، وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول وكل مصدر للثروة الطبيعية ومستوى الخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع جهود التنمية المبذولة بواسطة الدولة.

والاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في خلق فرص للعمل في الدول المضيفة لها، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة في هذه الدول، لذا فهي موضع ترحيب من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على السواء<sup>(١)</sup>.

• ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية<sup>(٢)</sup>:

- أن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى

(1) Pierr – Andre corpron: decouverte de l'econnoic investissement, dans, cahiers français, No. 279, Janvier 1997, P. 80.

- Denis Tersen et jean- LUC Bricout: L'investissement international, Armand colin, Parisk 1990, P. 184.

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية - مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٩، ص ١٧٤-١٧٦.

ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع فى إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية... إلخ) جديدة ومن ثم سترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل .

- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية فى أنشطتها سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى مع الانتشار الجغرافى لهذه الأنشطة سوف يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة .

- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة فى المناطق الحرة سوف يؤدى إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة .

ويوضح الجدول التالى عدد السكان وقوة العمل والعمالة والبطالة خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ : العدد بالمئات

البيانات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
قوة العمل	٢٠٨٧١٣	٢١٧٩١٦	٢٢٨٧٨٢	٢٣٨٥٩١	٢٤٦٥١٣
المشتغلون	١٨٧١٧٥	١٩٣٤١٧	٢٠٤٤٣٦	٢١٧٢٣٩	٢٢٥٠٧٣
المتعطلون	٢١٥٣٩	٢٤٤٩٧	٢٤٣٤٥	٢١٣٥٢	٢١٤٤٠
معدل البطالة	١٠,٣٢	١١,٢٤	١٠,٦	٨,٩	٨,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

فبمراجعة التقارير الاقتصادية التى تبين حجم قوة العمل والبطالة فى مصر تبين لنا أن قوة العمل بلغت خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠,٢ مليون نسمة بما يمثل ٣٠,٠٪ من إجمالى عدد السكان، مقابل ١٩,٧ مليون نسمة وبما يمثل ٢٩,٩٪ فى السنة المالية السابقة . كما ارتفع عدد المشتغلين، ليصل إلى ١٨,٢ مليون نسمة مقابل ١٨,٠ مليون نسمة بمعدل نمو ١,١٪ استوعب قطاع الزراعة والرى والصيد ٢٨,٣٪ من إجمالى عدد المشتغلين، وقطاع الحكومة العامة ٢٥,١٪ وقطاع الصناعات التحويلية ١٢,٠٪، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة ٨,٦٪، إلا أنه نظراً لنمو

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

د/ أشرف السيد حامد قبائل

قوة العمل بما يفوق معدل النمو في عدد المشتغلين، ارتفع معدل البطالة ليصل إلى ٩,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقابل ٩٪ خلال السنة المالية السابقة<sup>(١)</sup>.

كما أظهرت بيانات متابعة الأداء الاقتصادي أن قوة العمل بلغت ٢١,٨ مليون نسمة، تمثل ٣٠,٦٪ من إجمالي عدد السكان في منتصف السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (مقابل ٢١,٢ مليون نسمة في السنة السابقة بمعدل نمو ٢,٨٪). وقد أدى التوسع في الإنفاق الاستثماري خلال سنة التقرير إلى إتاحة مزيد من فرص العمل حيث زاد عدد المشتغلين عن ٦٠٠ ألف فرد وبمعدل ٣,٤٪ ليلبلغ ١٩,٦٥ مليون نسمة وبالتالي تراجع معدل البطالة إلى ١٠,٠٪ مقابل ١٠,٣٪ في السنة المالية السابقة<sup>(٢)</sup>. وكما هو موضح في الجدول السابق، بلغت قوة العمل في عام ٢٠٠٧م، ٢٣٨٥٩١ نسمة، كان عدد المشتغلين ٢١٧٢٣٩، والمتعطلون ٢١٣٥٢ بمعدل بطالة قدر بـ ٨,٩٪ وفي عام ٢٠٠٨م ارتفعت قوة العمل لتصل إلى ٢٤٦٥١٣ نسمة، بلغ عدد المشتغلون ٢٢٥٠٧٣، والمتعطلون ٢١٤٤٠ مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة ليصل إلى ٨,٧٪.

كما توضح بيانات متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تراجع فرص العمل الجديدة بنحو ١٣٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل، وصاحب ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ٩,٤٪. وجاء ذلك نتيجة لتراجع الاستثمارات وانخفاض معدل النمو الاقتصادي تأثراً باستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية<sup>(٣)</sup>.

ونظراً للزيادة المستمرة في قوة العمل على النحو السابق ذكره، ورغبة الدولة في خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة، كان من الأهداف الأساسية لسياسة تشجيع الاستثمار في مصر المساهمة في حل مشكلة البطالة، وذلك بمخلق فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لقوانين الاستثمار.

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٧٠، ٧١.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٥٧.

- أيضاً: تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٥١، ٥٢.

ولمعرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الاستثمارية في علاج مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة وبالرجوع إلى تقارير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، نجد أن تقديرات فرص العمل الجديدة في الشركات الجديدة المؤسسة خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت نحو ٢٢٦,٠ ألف فرصة عمل جديدة، استحوذ قطاع الصناعة على النصيب الأكبر من تلك الفرص حيث بلغت تقديرات العمالة في هذا القطاع نحو ١١٣,٧٢ فرصة عمل بنسبة ٥١٪ من إجمالي فرص العمل المقدر، يليه قطاع الخدمات بنحو ٢٤٩٦٥ فرصة عمل بنسبة ١٥٪ من إجمالي فرص العمل المقدر، ثم قطاع الزراعة بنحو ٣٠,٨٠ فرصة عمل جديدة بنسبة ١٣٪ من إجمالي فرص العمل المقدر، ثم قطاع السياحة، ١٢٪، والتشييد ٦٪، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٪، والخدمات التمويلية ١٪<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تشير إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من ١١,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليصل إلى ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ احتلت به مصر المركز الأول على مستوى القارة الإفريقية طبقاً لما ورد بتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٧، وقد استحوذ قطاع البترول خلال العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على نحو ٤,١ مليار دولار بما يمثل ٣١,١٪ من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بحوالي ٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بما يمثل ٢٧,٣٪ من صافي التدفقات. كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية نحو ٩,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويوضح الجدول التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية غير البترولية منذ العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢١، ٢٢.

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

د/ أشرف السيد حامد قبائل

البيانات				
العالم المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	العالم المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦	العالم المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥	العالم المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٤١٠٠,٠	٣٠١٤,٨	١٨٣٢,٢	٢٥٤٠,٣	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول
٦٤٠٠,٠	٥٢٠٠,٠	٣٣٤٧,٨	٩٢٥,٥	تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس أموالها
٢٣٠٠,٠	٢٨٠٠,٠	٩٠٥,٧	٤١٩,٥	حصيلة طرح شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين
٤٠٠,٠	٣٩,٠	٢٥,٧	١٦,٥	استثمارات عقارية
١٣٢٠٠,٠	١١٠٥٣,٢	٦١١١,٤	٣٩٠١,٨	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

❖ تشمل طرح أصول وشركات مملوكة للدولة والقطاع الخاص.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

فقد استحوذ تأسيس الشركات الجديدة والتوسعات في الشركات القائمة بالفعل خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ على ٦٤٠٠ مليون دولار من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت حصيلة طرح الشركات والأصول الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام لغير المقيمين نحو ٢٣٠٠ مليون دولار، وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات نحو ٤٠٠ مليون دولار.

وبتحليل البيانات السابقة نلاحظ استحواذ قطاع البترول على ٣١,١٪ من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعمليات استخراج المعادن والبترول والغاز الطبيعي باعتبارها تمثل أهم قطاعات الاستثمار في مصر لا توفر عموماً لإقادر محدود من فرص العمل، خاصة بالنسبة للمشروعات التي تنطوي على مشاركات لشركات غير وطنية، حيث أن هذه الشركات تترع إلى استخدام تكنولوجيات وعمليات أكثر استخداماً لرأس المال مقارنة بالشركات المحلية، ويكون نطاق الروابط الخلفية بصورة عامة صغيراً نسبياً في الصناعات الاستخراجية، ويضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية المنتسبة تترع إلى حد أبعد، إلى استخدام الموردين الأجانب لمختلف الإمدادات والمدخلات<sup>(١)</sup> فإذا أضفنا أن نسبة أخرى من صافي التدفقات تقدر ٢,٣٠٠ مليار دولار هي حصيلة طرح شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين، وهي نسبة يمكن استبعادها هي الأخرى. لأمكننا القول بأنه إذا كانت

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧. الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية، والتنمية. مرجع سابق ص ٣٨-٤٠.

المشروعات الاستثمارية الأجنبية قد تساهم في توفير فرص عمل للعمالة المصرية خاصة فى القطاعات الاقتصادية غير البترولية، فإن الفضل فى ذلك يرجع إلى مساهمات رؤوس الأموال المصرية فى هذه المشروعات والتي بلغت عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٦٣,٠٪ من رأس مال المشروع بينما كانت مساهمات رأس المال الأجنبى تقدر بـ ٤,٦٪، وفى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت مساهمات المصريين ٦٦,٢٪ بينما مساهمات الأجانب قدرت بـ ١٠,٦٪<sup>(١)</sup>. وفى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغت مساهمات المصريين ٧٤٪ والعرب ٩٪ والأجانب ١٧٪<sup>(٢)</sup>.

أما عن الدور الذى يلعبه نشاط مشروعات المناطق الحرة فى توفير فرص عمل فيمكن تحليله من خلال البيانات الواردة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من خلال قراءة مؤشرات نشاط مشروعات تلك المناطق :

#### تطور حجم نشاط المناطق الحرة وفرص العمل والصادرات

البيانات	العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩	العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨
المساحة الإجمالية المتاحة للمناطق الحرة	١٥,٦١ مليون م	١٠,٦١ مليون م
عدد الشركات القائمة	١,١٦٦ شركة	١,١٣٨ شركة
رؤوس أموال الشركات القائمة	٧,٤٠٤ مليون دولار	٦,٩٤٦ مليون دولار
المساهمات الأجنبية فى رؤوس أموال هذه الشركات	١,٨٧٣ مليون دولار	١,٩٩٠ مليون دولار
فرص العمل التى توفرها هذه الشركات	٢١٧ ألف فرصة عمل	٢٣١ ألف فرصة عمل
الأجور السنوية	٢١٩ مليون دولار	٢٣١ مليون دولار
حجم النشاط	١١,٨٣٣ مليون دولار	١٦,٨٢١ مليون دولار
حجم الصادرات السلعية الإجمالية	٦,٧١٠ مليون دولار	١٢,١٨٧ مليون دولار
حجم الصادرات السلعية خارج البلاد	٣,٠٨٨ مليون دولار	٥,٩٦٣ مليون دولار
حجم الواردات من السوق المحلى	٨٦١ مليون دولار	٢,٥٣٢ مليون دولار

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

فالمؤشرات الواردة فى الجدول السابق تظهر الدور الفعال لنشاط المناطق الحرة عموماً فى توفير فرص عمل للعمالة المصرية عن طريق العمل المباشر داخل نطاق المناطق، أو عن طريق حجم واردات تلك المناطق من السوق المحلى .

(١) تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢١.

(٢) تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٢٣.

### المطلب الرابع الاستثمارات الأجنبية وسد فجوة الموارد المحلية

تعانى البلدان النامية نقصاً شديداً فى الادخار، فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى استثمارات كبيرة، وينتج عن ذلك وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار مما يعيق تحقيق تنمية حقيقية فى هذه الدول، وهذه الفجوة تمثل خلافاً من وجهة نظر صندوق النقد الدولى يتطلب معالجتها إتباع عدة سياسات من بينها تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر.

- ولحرفة دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى علاج وسد فجوة الموارد المحلية سوف نقوم بعرض وتحليل معدل الادخار المحلى، ومعدل الاستثمارات المحلية فى مصر وفقاً للجدول التالى :

تطور حجم فجوة الموارد المحلية (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧)

السنة	معدل الاستثمار	معدل الإدخار	فجوة الموارد المحلية
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٨	١٣,٦	٪٤,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦,٩	١٤,٣	٪٢,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٩	١٥,٦	٪١,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٨	١٥,٧	٪٢,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨,٧	١٦,٣	٪٢,٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢١,٢	١٧	٪٤,٢

أشارت سابقاً بعض الدراسات الهامة أن معدلات تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر ومساهمتها فى علاج فجوة الادخار المحلى فى الفترة من (١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٦/١٩٩٧) كانت ضعيفة للغاية<sup>(١)</sup>.

والجدول السابق يبين لنا استقرار حجم الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار المحلى عند مستوى يعادل ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام

(١) سميحة السيد فوزى، الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية، مؤتمر تحرير الاقتصاد المصرى واندماجه فى السوق العالمى ٢-٣ مايو ١٩٩٢، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ص٢٢-٣٠.

٢٠٠٥/٢٠٠٦ وذلك نتيجة تقارب نمو كلا المتغيرين ، حيث ارتفع معدل الادخار إلى ١٦,٣٪ من الناتج مقابل ١٥,٧٪ فى العام السابق ، وزاد معدل الاستثمار من ١٨٪ إلى ١٨,٧٪. ومع ذلك، تظل معدلات الادخار والاستثمار دون المستوى المنشود الذى يتوافق مع ما هو مستهدف تحقيقه مستقبلاً من معدلات نمو أكثر طموحاً<sup>(١)</sup>. خاصة مع ارتفاع تلك الفجوة لتصل إلى ٤,٢٪ فى عام ٢٠٠٧ والواقع أن الطفرة التى تحققت مع زيادة صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ١١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٨٢٪ واصلت اتجاهها التصاعدى حيث بلغت نحو ١٣,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة زيادة ١٩٪، ولقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية فى زيادة حجم التمويل الخارجى المتاح لعملية التنمية وبالتالى فى تحقيق معدل استثمار مرتفع (٢١,٢٪) وسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نمو الاستثمارات بمعدل أسرع من معدل نمو الادخار المحلى. وقد أسفرت هذه التطورات الإيجابية عن ارتفاع مطرد فى الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى ليستقر عند نحو ٨٪ فى عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن التطورات الهامة التى شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبى تغير هيكلها القطاعى لصالح الأنشطة غير البترولية التى صارت تستحوذ على الشطر الأكبر من الاستثمارات الأجنبية (٤٧٪-٥٥٪) بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ٢٤٪ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>.

وكما سبق أن ذكرنا يعكس هيكل رؤوس أموال الشركات حسب الجنسية استثمار المصريين بنحو ٦٤٪ من الإجمالى ، والعرب بنسبة ٢٥٪ والأجانب بنسبة ١١٪ تقريباً، والملاحظ تصاعد نسبة مساهمة العرب والمصريين على حساب المساهمة الأجنبية التى تراجع من ٢٥٪ إلى ١١٪ خلال الفترة يناير/ يونيو ٢٠٠٧ بالمقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق<sup>(٣)</sup>.

(١) الأداء الاقتصادى وإمجازات التنمية، تقرير متابعة خطة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والرابع الأخير من العام (إبريل- يونيو) ص ٤ (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية).

(٢) UNCTAD, World Investment Report, 2006.

(٣) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبائل

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض مساهمات المصريين في رؤوس أموال شركات الاستثمار وتوسعاتها من نحو ٣٢ مليار جنيه إلى ٢٣,٥ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧) إلا أنها ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه المساهمات أكثر من ٥٠٪ من جملة رؤوس الأموال<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية والعربية قد ساهمت في تراجع معدل نمو فجوة الموارد المحلية، إلا أن تحسن الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مدعوماً بزيادة إجمالي الاستثمارات الخاصة والعامة، وارتفاع معدل نمو الصادرات السلعية والخدمات، وانخفاض معدل نمو الواردات السلعية والخدمات خلال نفس الفترة كان له انعكاسات أيضاً على تراجع معدل نمو فجوة الموارد المحلية، وهو ما يعزى أساساً إلى تصاعد الادخار المحلي الإجمالي بمعدل كبير، ومن العوامل التي ساعدت على تلك الزيادة في الادخار، استحداث بعض البنوك لأنظمة ادخارية جديدة، فضلاً عن دور صناديق الاستثمار الجديدة التي بدأت في مزاولة نشاطها خلال تلك الفترة في تشجيع الادخار<sup>(٢)</sup>.

من كل ما سبق نخلص: إلى أن مساهمات رأس المال العربي والأجنبي في علاج فجوة الموارد المحلية كانت مساهمة إيجابية وعنصراً له وزنه في مجموع الاستثمار في مصر.

(١) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الربع الثاني والنصف الأول لخطة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وزارة التنمية الاقتصادية. مصر ص ١٥، ١٦.

(٢) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد السابع والأربعون، العدد الثاني ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٧، ٨.

## خاتمة

- يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم ملامح الألفية الثالثة نظراً لما تلعبه الشركات غير الوطنية في التجارة الدولية وفي إعادة توطين الوحدات الإنتاجية في مختلف أقاليم العالم، ولكن على الرغم من نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فئات الاقتصاد الثلاث كلها وهي، اقتصاديات البلدان المتقدمة، واقتصاديات البلدان النامية، والاقتصاديات الانتقالية، إلا أن معظم المؤشرات تفيد تركيز معظم هذه الاستثمارات (الداخلة، والخارجة) في عدد كبير من الدول المتقدمة، مع استفادة عدد محدود من الدول النامية في مقدمتهم الصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية، بينما كانت حصة بقية دول العالم ضئيلة للغاية، حيث كانت حصة قارة إفريقيا عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال ٢,٧٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.
- تعمل الشركات دولية النشاط على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح، مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. كما تعمل على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المضيفة عن طريق الاستثمار المباشر، من خلال إنشاء فروع إنتاجية لإنتاج إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في الوطن الأم لأسباب ترجع إلى التقادم التكنولوجي، أو تشبع السوق المحلي، أو ظهور سلع بديلة لها في السوق المحلي.
- أنه في إطار مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في مصر، وتحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية ملائمة، يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر ما زالت على غير مستوى الطموحات المعقودة عليها، يؤكد ذلك أن رأس المال المصري ما زال يشارك بالجزء الأكبر من إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها. مقارنة بمساهمات رأس المال العربي والأجنبي. وهذه ظاهرة إيجابية في الواقع وليست سلبية.

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

د/ أشرف السيد حامد قبال

- أن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في علاج بعض أهم مشكلات الاقتصاد المصري لم تكن على المستوى المطلوب، وتحتاج إلى كثير من المراجعات. (خاصة في علاج عجز ميزان المدفوعات وسد الفجوة التكنولوجية في مصر).
- أن الحوافز التي يمكن أن يمنحها أي قطر من الأقطار، كالحوافز الضريبية وتدنى الأجور (لا يعول عليها وحدها) لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث لم تعد كافية، وعلى العموم فإنه كلما كانت قدرات المؤسسات المحلية لبلد ما ومواطن قوته التنافسية أفضل تزايدت الخيارات المتاحة له من حيث تمويل المشاريع وتنفيذها.
- وعلى العموم فإن الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء تمثل في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو للناتج المحلي الحقيقي، أو تلافى التقلبات العنيفة في سعر الصرف الإسمي والتي يكون لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة.

### التوصيات:

- رغم ازدياد أهمية الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلا أنه لا ضرورة لتلك الاستثمارات التي لا تخدم الأهداف التنموية وتعتبر عن أولويات القطر بشكل واضح. ومن ثم يجب مراجعة برامج إدارة الأصول فيما يتعلق بالخصخصة وطرح شركات وأصول إنتاجية للبيع لغير المقيمين.

ومن ثم يتطلب الأمر:

- وضع أولوية لمشروعات الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة الكبيرة.
- التركيز على الاستفادة من المشروعات الاستثمارية ذات العمالة الكثيفة بما يحقق المساهمة في حل مشكلة البطالة، مع إعطاء أولوية في ذات الوقت

• للمشروعات ذات التكوين الرأسمالي الضخم والتي يمكنها نقل التكنولوجيا المتقدمة، والتي تدخل مستلزمات الإنتاج المحلية (المكون المحلي) في التصنيع. الاهتمام بعقد اتفاقيات ثنائية وجماعية سواء بين أطراف عربية أو أجنبية حيث أثبتت التقارير كفاءة وفاعلية تلك الاتفاقيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.



## المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- (١) الكتب والأبحاث والمقالات:
  - إبراهيم شحاته. المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد (٤٠) أبريل ١٩٧٥.
  - إبراهيم شحاته. المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة. مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
  - أمنية زكى شبانة. «دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق» المؤتمر العلمي السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ٧-٩ أبريل، ١٩٩٤، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.
  - براكاش لونجاني وعساف روين: ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٨، العدد (٣)، صندوق النقد الدولي.
  - جون هدسون، مارك هرندر. العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور. دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.
  - جيل بارتان. الاستثمار الدولي، ترجمة على مقلد وعلى زيعور، منشورات عويدات، الطبعة الثانية ١٩٧٠.
  - حامد عبدالمجيد دراز، درو السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة غرفة الإسكندرية التجارية، العدد ٤٠٢، مايو ١٩٧٩.
  - حسنى مهران. الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانات تطويره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول، ٢٠٠٠.
  - خليل حسن خليل. دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، مع دراسة خاصة بإقليم مصر، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة ١٩٦٠.

- خليل محمد خليل عطية. الدور التنموي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين من واقع تجربتي ماليزيا وإندونيسيا الحلقة ٣٠ من سلسلة الحلقات النقاشية التي نظمها مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي تحت عنوان «التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الإسلامي» سبتمبر ٢٠٠٤.
- رمزي زكي. (أزمة الديون الخارجية)، رؤية من العالم الثالث. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- ..... الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- ..... محنة الديون وسياسة التحرير، القاهرة. دار العالم الثالث، ١٩٩١.
- زكاء مخلص الخالدي. «التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هلى يكونا ماكينة النمو الاقتصادى للدول العربية» ندوة متطلبات التنمية فى الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) فى ظل المستجدات المحلية والعالمية (٢٤-٢٦) سبتمبر ١٩٩٦ معهد التخطيط القومى بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان القاهرة.
- سميحة السيد فوزى. الاقتصاد المصرى والشركات متعدية الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية، مؤتمر تحرير الاقتصاد المصرى واندماجه فى السوق العالمى ٢٠٣ مايو ١٩٩٢، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية.
- سميحة القليوبى. تقييم شروط التعاقد والالتزام بالضمان فى عقود نقل التكنولوجيا، مجلة مصر المعاصرة لسنة ٧٧، العدد ٤٠٦، أكتوبر ١٩٨٦.
- صلاح الدين عامر. المشروع الدولى العام. دراسة تحليلية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٨.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبائل

- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.
- عبدالستار أبوغدة. التوجيه الإسلامي للاستثمار، دراسة منشورة بمجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، بنك دبي الإسلامي، العدد، ١٧٣، السنة الخامسة عشرة، ربيع الآخر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمن. المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في السودان بين القانون الداخلي والقانون الدولي. دار النهضة العربية. ١٩٩٠.
- عبد الحميد محبوب. البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الكورية، مؤتمر السياسة الخارجية الكورية ١٧ - ١٨ فبراير، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧.
- عبد السلام أبوقحف. اقتصاديات الاستثمار الدولي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٩١.
- عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة.
- عماد الشربيني، موقف المشرع المصري من المشروعات متعددة القوميات، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٨٠، السنة الحادية والسبعون، إبريل ١٩٨٠.
- عمر البيلى، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية. مجلة شؤون عربية العدد ٧٩، سبتمبر ١٩٩٤.
- على عبد الوهاب إبراهيم. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر في الفترة (١٩٧٤-١٩٩٠).

- فرج عزت، إيهاب نديم. الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، جامعة الأزهر ١٤٢٠هـ.
- كامل بكري. الاقتصاد الدولي. التجارة والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٩٥.
- محمد رضا العدل. الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، فبراير ٢٠٠٣.
- محمد رثيف مسعد عبده. الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الدولية، دار الثقافة العربية ١٩٩٦-١٩٩٧.
- محمد زكي شافعي. التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٠.
- محمد السيد سرور. سياسة الإعفاءات في ضرائب الدخل في التشريع المصري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
- ناهد عبداللطيف محيسن: تقييم أداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٩٠، العدد ٤٥٥-٤٥٦، يوليو/أكتوبر ١٩٩٩.
- (٢) التقارير:
  - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقارير الاستثمار العالمي (الأونكتاد). أعداد متفرقة.
  - بنك مصر. قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر. أوراق بنك مصر البحثية، العدد (٢) ١٩٩٧.
  - بنك مصر. الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد المصري، النشرة الاقتصادية، العدد ٢، السنة ٤٢، القاهرة ١٩٩٩.

الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري  
د/ أشرف السيد حامد قبال

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. التقرير السنوي لمناخ الاستثمار العربي، أعداد متفرقة.
- البنك الأهلي المصري. دور الشركات العابرة للحدود في الاستثمارات المباشرة، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثاني، ١٩٩٢.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أعداد متفرقة.
- تقارير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها في مصر.
- تقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- التقرير السنوي. الصادر عن البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.
- تقارير وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية (تقارير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة).
- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AlAsrag Hussien. Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA, 01 December 2005.
- Delaume (G.R.): la convention pour le reglement des defferends Relatifs aux investissements entre etats et Ressortissants d'autres etats. Clunet. 1966.
- Denis Tersen et jean- LUC Bricout: L'investissement intemationalk Armand colin, Parisk 1990.
- Dunning (J.H.). The Multinational Interprise, Allen and Unwin, London, 1977.
- DE VIA, G. (2001), Foreign Direct Investment and Multinational Enterprises, In the International Economics Theories, Themes and Debates (ed.) by Lawler K. and Seddighi, H., Financial Times, Prentice Hall, Great Britain.
- Gaballah Abd el fadil Bekheit elabd: Capitawx etrengers et developement economique le cas de l'Egypte: 1960- 1980, Universite de Clermont 1. 1984.
- Gerard Blanc: Le Contrat International d'equipement Industriel- L'exemple Algerien- These de doctorat Universite d'aix Maserlle 111, 1980.
- Hans Berms. A Growth Model of Intention Direct Investment, American Economic Review Vol. 1X, no.3, June. 1970.
- IMF (1994), How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, Washington, D.C.
- International Financial Corporation (1997), Foreign Direct Investment, World Bank, Washington, D.C.
- Michael P. Devereux: Investment, Saving, and Taxation in An Open Economy, in Oxford Review of Economic Policy, Vol. 12, No 2, 1996.

- 
- 
- MIGA (2001), Investment Promotion Toolkit, A Comprehensive guide to FDI Promotion, The World Bank, Washington, D.C.
  - Moosa, I. A. (2002), Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice, Antony Row Ltd., Great Britain.
  - Oman, C. (2000), Policy Competition for Foreign Direct Investment, OECD, Paris, France.
  - Padma Mallompally and Karl P.: Foreign Direct Investment in Developing Countries, in, Finance and Development, March, 1999.
  - Pierr – Andre corpron: decouverte de l'econmoic investissementk ansk cahiers francais, No. 279k Janvier 1997.
  - Philippe Kahn, les problemes Juridiques des investissements etrangers dans les pays en voie de developement "Rapport Preliminaire Helsenki 1966. The International Law Assaciation, Report of Fifty Second Conference". 839.
  - Sachx J., "The Debt Overhang of Developing Countries", Ronald Findlay, ed., Debt Stalailization and Development: in Memory of Carlos Alejandro, Oxford Blachwell, 1988.
  - UNCTAD Foreign Direct Investment and Development (Vol. 1). New York 1999.
  - UNCTAD Press release 2803, Foreign Direct Investment into Developing Asia has weathered the Storm,  
<http://www.unctad.org/en/press/pr2803en.htm>
  - UNCTAD, World Investment Recport, 2006.
  - UNCTAD (2003), WIR, FDI Policies for Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva.
  - ..... (2002), WIR, Transnational Corporations and Export Competitiveness, United Nations, Geneva.
  - ..... (2001), Host Country Operational Measures, United Nations, Geneva.
  - ..... (1999), Foreign Direct Investment and Development, United Nations, Geneva.
  - ..... (1999), WIR, Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, Geneva.
  - ..... (1999), WIR, Trends and Determinants, United Nations, Geneva.
  - United Nations (1999), Foreign Investment in the Arab World, Regional Symposium on Investment in the Arab World, 16-18 June 1999, Rabat, Morocco.
  - World Bank, "Trends in Private Investment in Developing Countries 1994" Statistics for 1970- 92, Discussion Paper(20), W. B. & IFC, Washington, D. C. 1994.
  - Yu Chen, 2002, Foreign Direct Investment and Manufacturing Proudctivity in China, CERDI- University d'Auvergne.